



الدورة السابعة عشرة

لاهاي، ٥ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

ميزانية عام ٢٠١٩ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية

الملخص العام

الصفحة	
٢	أولاً- لمحة عامة
٣	ثانياً- الافتراضات المتعلقة بعام ٢٠١٩ وبيئة العمل
٥	ثالثاً- الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام ٢٠١٩
٥	ألف- تنفيذ الإجراءات القضائية ودعمها، وبخاصة في ثلاث محاكمات
٧	باء- إجراء ثماني عمليات تحقيق ناشط ودعمها بوسائل منها أنشطة ميدانية
١٠	جيم- تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا
١١	دال- الاستثمار في أهم مشاريع تدبر المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها
١٢	رابعاً- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة
١٢	خامساً- ميزانية عام ٢٠١٩ البرنامجية المقترحة
١٣	ألف- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
١٤	باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
١٥	جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
١٦	دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
١٦	هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني
١٧	واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
١٨	زاي- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد القرض وتسديد مبلغه
١٨	حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
١٩	طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

أولاً - لمحة عامة

١- يبلغ مقدار ميزانية عام ٢٠١٩ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ١٤٧,٥٥ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ٣,٧٠ ملايين يورو، أي ٢,٦ في المئة، على مقدار الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨ (١٤٣,٨٥ مليون يورو).

٢- إن قسطاً كبيراً من الزيادة المقترحة يأتي نتيجة مباشرة لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية لشتى وحدات المحكمة في عام ٢٠١٩ وهي أولويات أقرها كبار مسؤولي المحكمة في إطار مجلس التنسيق واقترح تعزيز البنية التنظيمية للصندوق الاستثماري للمحكمة عليهم. وتجسّد هذه الأولويات والأنشطة ما يمكن إلى حد معقول ترقيته فيما يخص عام ٢٠١٩ في هذه المرحلة، وقد تتأثر لاحقاً بواقع عمل المحكمة في المجال القضائي ومجال المقاضاة. أما الأولويات الاستراتيجية الرفيعة التي تم تمييزها فيما يخص عام ٢٠١٩ فهي:

(أ) تنفيذ الإجراءات القضائية ودعمها، وبخاصة في ثلاث محاكمات:

يُتوقع أن تكون ثلاث قضايا قد بلغت مرحلة عقد جلسات المحاكمة خلال عام ٢٠١٩: قضية دومينيك أنغوين (في الحالة في أوغندا)، وقضية لوران أنجيبو وشارل تابلية غوديه (في الحالة في كوت ديفوار)، وقضية الحسن (في الحالة في مالي). إن الافتراضات القضائية فيما يتعلق بدعم الإجراءات الابتدائية لا تنطوي على تحول كبير من حيث مقدار الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٩. فالواقع أنه، على غرار عام ٢٠١٨، سيظل فريقان معينان بالأنشطة الجارية في قاعات المحكمة تابعان لقلم المحكمة لازمين لدعم جلسات المحاكمات في قضية أنجيبو وتابلية غوديه وفي قضية أنغوين طيلة السنة. وقد يمكن أن تعقد جلسات محاكمة إضافية في وقت يقارب الربع الأخير من عام ٢٠١٩ في قضية الحسن، سينهض قلم المحكمة بأودها مستعيناً بموارده المتوفرة حالياً لدعم أنشطة جلسات المحكمة. فلا تُقترح من أجل دعم هذه الأنشطة أية زيادة فيما يخص أي جهاز فوق مقدار ميزانيته البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٨.

(ب) إجراء ثماني عمليات تحقيق ناشط ودعمها بوسائل منها أنشطة ميدانية:

في عام ٢٠١٩ سيزيد مكتب المدعي العام عدد عمليات التحقيق الناشط التي يجريها إلى ثماني عمليات لكي يلبى المتطلبات الأكثر إلحاحاً فيما يخص تدخله: عملية واحدة في بوروندي، وعمليات في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (في القضية أ (سيليك) والقضية ب (أنّي - بالاك))، وعملية واحدة في القضية الثانية في كوت ديفوار، وعملية واحدة في الحالة في دارفور [بالسودان]، وعملية واحدة في الحالة في جورجيا، وعمليات في القضيتين الثالثة والرابعة في الحالة في ليبيا. لقد سعى مكتب المدعي العام، من أجل تمويل النشاط المزيد المقدار، إلى ترشيد الاستعانة بالموارد المتوفرة عن طريق إعادة تخصيص الموظفين وتمييز مجالات يمكن فيها تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة. وبالنظر إلى عدد المتطلبات الجديدة كلّ الجدة واستمرار وجوب النهوض بعبء العمل الفائق في جميع عمليات التحقيق وجميع القضايا فإن المكتب يطلب موارد إضافية يقارب مقدارها ٢,١ مليون يورو.

ولتوفير الدعم اللازم لمكتب المدعي العام في عمليات التحقيق التي يجريها، ومساندة مجمل العمليات التي تجريها المحكمة في الميدان، تلزم في قلم المحكمة استثمارات إضافية للتكفل مثلاً بإعمال المكتبين القطريين القائمين في مالي وجورجيا إعمالاً كاملاً. وقد تسنى لقلم المحكمة تمويل هذه المتطلبات الإضافية عن طريق تحقيق وفورات وتخفيضات، وعن طريق إعادة تخصيص الموارد كلما كان ذلك ممكناً.

(ج) تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا

يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ بلوغ ثلاث قضايا مرحلة تنفيذ جبر الأضرار: قضية لوبنغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وقضية كاتنغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وقضية المهدي (مالي). وسيشمل تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار أنشطة ميدانية يجريها الصندوق الاستثماري للمجني عليهم، بدعم من قلم المحكمة وبالتشاور مع الممثلين القانونيين للمجني عليهم والدوائر الابتدائية. زمن الأنشطة المجرأة في نطاق قضية لوبنغا وقضية المهدي تمييز المجني عليهم المستحقين للتعويضات. وتستلزم هذه الإجراءات، التي ستنفذ في عين المكان وفي لاهاي، مشاركة من الصندوق الاستثماري للمجني عليهم ومن قلم المحكمة ومن الدوائر المعنية. وفيما يخص الصندوق الاستثماري للمجني عليهم، تُطلب الزيادة المقترحة التي يقارب مقدارها ١,٥ مليون يورو لتعزيز البنية التنظيمية لأمانة الصندوق لكي تضطلع بمسؤولياتها، ومنها ما يتعلق بمرحلة التنفيذ من مراحل إجراءات جبر الأضرار.

(د) الاستثمار في أهم مشاريع تدبير المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها:

ستواصل المحكمة في عام ٢٠١٩ تنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات. ويراد بهذه الاستراتيجية تحسين جميع السيوروات المعمول بها في المحكمة لجعلها أنسب وأنجع وأمن وأكثر شفافية. ويضطلع قلم المحكمة بمعظم الأنشطة ذات الصلة لصالح جميع أجهزة المحكمة والجهات الخارجية المستفيدة من الخدمات المعنية مثل أفرقة تمثيل المجني عليهم وأفرقة الدفاع.

ولا تطلب من أجل هذه الاستثمارات في عام ٢٠١٩ أية زيادة على الاعتماد المخصص لها في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٨. لقد تسنى لقلم المحكمة أن يجد من جميع متطلباته من الموارد المخصصة لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات في عام ٢٠١٩ مبقياً إياها في حدود المقدار المخصص لها في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٨. ويلزم فيما يخص عام ٢٠١٩ استثمار يقارب مبلغه ١,٦ مليون يورو، يُخصّص رئيسياً لتنفيذ منصة مسارات الأعمال القضائية.

٣- لقد قُيِّم مقدار ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة للمحكمة تقييماً دقيقاً بالقياس إلى الاحتياجات وذلك للحد من الزيادات في مبالغ الميزانية بقدر المستطاع نظراً إلى القيود المالية الواقعة على عاتق الدول الأطراف، مع مراعاة ما يلي أيضاً: (١) الأولويات الرفيعة التي حددها مجلس التنسيق؛ (٢) الزيادة في عدد الحالات وعبء العمل المناظر لها؛ (٣) زيادة مدى تعقيد عمليات المحكمة في مجالات مثل مجال الأمن ومجال التعاون. إن المحكمة تعتقد أن الاعتمادات المقترحة ستسهم في تحقيق مكاسب طويلة الأمد عن طريق زيادة النجاح، وذلك بصورة رئيسية من خلال تسريع الإجراءات القضائية، والسهر على التقيد بمبادئ المحاكمة العادلة؛ واستدامة الدرجة العالية من الجودة التي تتسم بها عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة؛ وتعزيز الأثر على صعيد الواقع؛ وجعل بيئة المعلومات آمن فيما يخص عمل المحكمة.

ثانياً- الافتراضات المتعلقة بعام ٢٠١٩ وبيئة العمل

٤- أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي - الذي اعتمد منذ ٢٠ سنة خلت - بصفتها المحكمة الوحيدة المستقلة والدائمة وذات الطابع العالمي التي لها اختصاص على الأشخاص المتهمين بأخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي ولها ولاية في مجال جبر أضرار المجني عليهم في

هذه الجرائم. ويُعتبر اختصاص المحكمة مكملاً لاختصاص المحاكم الجنائية الوطنية، ما يعني أنها لا تعمل إلا عندما تكون الدولة المعنية غير قادرة على ممارسة مسؤولياتها الرئيسية عن المقاضاة في هذه الجرائم أو غير راغبة في ذلك.

٥- إن ملاك موظفي المحكمة الكامل المقر فيما يخص عام ٢٠١٨ يتألف من ٩٧٢ وظيفة ثابتة و٦٩٠,١٦٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل من موظفي المساعدة المؤقتة العامة، من رعايا ٩٣ دولة.

٦- ويُتوقع أن تعمل المحكمة خلال عام ٢٠١٩ في ١١ حالة تنتظر فيها: الحالة في بوروندي، والحالتين الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في السودان (دارفور)، والحالة في جورجيا، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في أوغندا.

٧- ويُتوقع أن تظل ثلاث قضايا على الأقل في المرحلة الابتدائية طيلة عام ٢٠١٩ وهي قضية *أغبغو وتبليه غوديه وقضية أنغوين وقضية الحسن*. وإضافةً إلى الإجراءات الابتدائية يُتوقع أن تستمر طيلة عام ٢٠١٩ خمس دعاوى استئناف نهائي وكذلك إجراءات جبر الأضرار في ثلاث قضايا.

٨- ويزعم مكتب المدعي العام أن يزيد عدد عمليات التحقيق الناشط من ست عمليات في عام ٢٠١٨ إلى ثماني عمليات في عام ٢٠١٩، تُجرى في الحالة في بوروندي، وفي قضيتين في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليكيا) والقضية ب (أنتي - بالاك))، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والقضيتين الثالثة والرابعة في الحالة لليبيا. وسيواصل المكتب، نظراً للطابع الدينامي المتأصل الذي تتسم به المهام المنوطة به والأنشطة التي يضطلع بها، تقييم ضرورة أن يجري في عام ٢٠١٩ فتح تحقيقات جديدة أو إغلاق تحقيقات قائمة، مراعاةً للمستجدات في الحالات المنظور فيها وأية حالات قد تطرأ، ولسياسته في مجال انتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها.

٩- وإضافةً إلى ذلك يُتوقع أن يُجري مكتب المدعي العام تحليلاً لتسع حالات تخضع للتدريس الأولي. ففي عام ٢٠١٨ كانت تسع حالات تخضع للتدريس الأولي: الحالة في كولومبيا، والحالة في غابون، والحالة في غينيا، والحالة في العراق/المملكة المتحدة، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين، والحالة في الفلبين، والحالة في أوكرانيا، والحالة في فنزويلا. وفيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، طلبت المدعية العامة من الدائرة التمهيدية الثالثة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أن تأذن لها بمباشرة تحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المدعى بارتكابها فيها.

١٠- ويُتوقع أن تبقي المحكمة في عام ٢٠١٩ على حضور ميداني لها في سبعة مكاتب قُطرية في بلدان الحالات: واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بنغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، وواحد في جورجيا (أبيليسي)، وواحد في مالي (بامكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا)، واثنين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا وبونيا).

١١- وبالنظر إلى استمرار العمليات في جميع الحالات التي بوشر النظر فيها، سيظل عدد الأشخاص المشمولين بتدابير الحماية في عام ٢٠١٩ عالياً. فسيبقى مشمولاً بالحماية في عام ٢٠١٩ أكثر من ٩٠ شاهداً، منهم الشهود المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية أو المحتاجون إلى دعم في مجال عمليات النقل المساعد وغيره من أشكال الدعم. وثمة حالياً ٤٥٠ شخصاً مشمولاً بتدابير الحماية

(٩٠ شاهداً و ٣٦٠ من مُعالِيهم). كما يُتَوَقَّع أن يَطْلُب أكثر من ٧٥٠٠ شخص المشاركة بصفة مجني عليه في شتى الإجراءات القضائية السائرة. وعلاوة على ذلك سيظل من اللازم في عام ٢٠١٩، فيما يخص الحالات التي تحقّق فيها المحكمة، تقديم الدعم في مجال الخدمات اللغوية بأكثر من ٢٩ لغة من لغات الحالات.

١٢- وعلى المستوى القضائي يُتَوَقَّع أن يُمثّل أمام المحكمة في عام ٢٠١٩ ثمانية مشتبه فيهم/متهمين، منهم خمسة سيظلون محتجزين. فستلزم مجموعة من ست زنازين في مركز الاحتجاز.

١٣- ويُتَوَقَّع فيما يخص الإجراءات في المحاكمات الثلاث المعنية أن يُمثّل أمام المحكمة عدد من الشهود يصل حتى ١٢٨ لكي يدلوا بشهاداتهم، ما يتطلب دعماً كاملاً من قسم المجني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة. وسيلزم تقديم الخدمات بلغات يبلغ عددها ١٠ في إطار الإجراءات التي تنعقد في قاعات المحكمة، إضافة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. ومن المهم الإشارة إلى أنه سيواصل في عام ٢٠١٩ سد تكاليف عشرة أفرقة من أفرقة الدفاع وما لا يقل عن خمسة أفرقة من أفرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم وذلك من خلال نظام المساعدة القانونية.

١٤- وينشد الصندوق الاستثماري للمجني عليهم تعزيز بنيتهم التنظيمية تعزيزاً ذا شأن حتى يبقى قادراً على الاضطلاع بالمهام المنوطة به في إطار ولايته، ولا سيما من خلال الأنشطة المنبثقة عن الإجراءات القضائية لجبر الأضرار، وتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية لوبنغا وقضية كاتنغا وقضية المهدي، وتوسيع نطاق مهمته المتمثلة في المساعدة الذي يشمل حالياً بلدين من بلدان الحالات (جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا) ليشمل ستة من هذه البلدان (بإضافة كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وجورجيا).

ثالثاً- الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام ٢٠١٩

١٥- حدّد كبار مسؤولي المحكمة (الرئيس والمدعية العامة ورئيس القلم)، عن طريق مجلس التنسيق، أربع أولويات استراتيجية رئيسية لأنشطة المحكمة في عام ٢٠١٩. ومن المهم التنويه إلى ان هذه الأولويات والأنشطة تجسّد ما يمكن إلى حد معقول في هذه المرحلة ترقيته فيما يخص عام ٢٠١٩، وقد تتأثر لاحقاً بواقع عمل المحكمة في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

١٦- ويعود لمجلس التنسيق إقرار الافتراضات القضائية والأولويات الاستراتيجية التي تقوم عليها الميزانية المقترحة، والتكفل بالاتساق بين أجهزة المحكمة في تخطيط وإعداد وعرض الاستثمارات والمتطلبات من الموارد لجميع وحداتها. وتُتَوَلَّى في إطار برامج رئيسية أخرى ضمن المحكمة المسؤولية عن تخطيط وإنفاق الجزء الخاص بها من ميزانية المحكمة الأكبر، التي تُعْرَض على الدول الأطراف نشداناً لإقرارها باعتبارها ميزانية المحكمة المقترحة المشتركة.

ألف- تنفيذ الإجراءات القضائية ودعمها، وبخاصة في ثلاث محاكمات

١٧- يندرج إجراء المحاكمات العادلة والسريعة في صميم أنشطة المحكمة ويمثّل عنصراً حاسماً في كيفية قياس النتائج التي تتوصل إليها المحكمة وتصوّر هذه النتائج. وعليه فقد جعل مجلس التنسيق من تسيير ثلاث محاكمات جارية أهم أولويات المحكمة.

١٨- وبحسب الافتراضات المتعلقة بالميزانية ستواصل المحكمة في عام ٢٠١٩ عقد جلسات في إطار ثلاث محاكمات في قضية أنغوين وقضية أئبغوبو وأبليه غوديه وقضية الحسن. وسيستمر في هذه الحالات الثلاث، وفي قضية أئتاغندا، وفيما يتعلق بإجراءات جبر الأضرار، العمل القضائي أمام الدوائر التمهيدية خارج نطاق جلسات المحاكمة. وستظل الهيئة القضائية تحتاج إلى نفس الموارد من الموظفين. وسيظل موظفون من أجل مرحلة الحكم في قضية أنغوين والتحضير لمحاكمة الحسن. ويُتوقع أن تستمر إجراءات جبر الأضرار في قضية لوبنغا وقضية كائنغا وقضية المهدي. كما ستكون المحكمة كثيرة الأشغال على الصعيد التمهيدي وعلى صعيد الاستئناف. ويبلغ عدد الحالات المعروضة حالياً على الدوائر التمهيدية ١٥ حالة ومن المقرر حالياً عقد جلسة اعتماد التهم في قضية الحسن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعلى صعيد الاستئناف يرحب أن تنظر دائرة الاستئناف في دعاوى استئناف تمهيدي ودعاوى استئناف نهائي في قضايا يصل عددها حتى ثلاثة.

١٩- إن إجراءات المحكمة معقدة على نحو استثنائي من حيث القضايا المعروضة عليها والقواعد الإجرائية الواجب اتباعها، قياساً إلى معظم الإجراءات الوطنية. فكل عدد الشهود، والمواد المتعلقة بالأدلة، واللغات المستخدمة، مع ضرورة الأمن في الميدان والتعاون من الهيئات القضائية الوطنية، هي أمور تجعل المحاكمات تستلزم قدرًا باهظًا من الموارد ووقتًا طويلاً. ويمكن أن تؤثر حالات التأخير في جانب من المحاكمة أثراً مضاعفاً على جوانب أخرى لعمليات المحكمة وميزانيتها - مثل تكاليف الاحتجاز أو تكاليف الشهود. وعليه فإن نجاعة الإجراءات تنسم بأهمية حاسمة، وقد عملت المحكمة خلال السنوات الأخيرة بلا كلل لتسريع الإجراءات. فعلى سبيل المثال وضعت الدوائر كتيبات موحدة لممارستها، وركزت مكتب المدعي العام على جعل دفعه جاهزة للمحاكمة أقصى جهوزية ممكنة قبل عرضها على القضاة.

٢٠- وتطبق الهيئة القضائية، بغية استخدام مواردها على النحو الأكثر فعالية، سياسة مرنة في مجال تخصيص الموظفين يُورع الموظفون وفقها بين الشعب بحسب الحاجة من أجل التكيف مع تقلب أعباء العمل. ولئن كان يمكن أن يزداد عبء العمل في بعض الدوائر فلم تُطلب موارد جديدة، إذ يُتوقع أن عبء العمل الإجمالي في الدوائر سيقتى في مستوى مماثل لمستواه في عام ٢٠١٨.

٢١- وعلى الصعيد القضائي يُتوقع أن يمثل أمام المحكمة في عام ٢٠١٩ ثمانية مشتبه فيهم/متهمين، منهم خمسة سيظلون محتجزين. فستلزم مجموعة زنازين مؤلفة من ست زنازين في مركز الاحتجاز. ويُتوقع أن تظل ثلاث قضايا في المرحلة الابتدائية في عام ٢٠١٩، وهي قضية أنغوين وربما قضية أئبغوبو وأبليه غوديه وقضية الحسن لجزء من السنة على الأقل، بينما ستستمر الإجراءات في قضية أئتاغندا حتى بداية عام ٢٠١٩ إذا أُدين. وستستلزم هذه القضايا استعمال قاعتين من قاعات المحكمة استعمالاً متزامناً، وفريقين لدعم أنشطة الجلسات في قاعات المحكمة في قلم المحكمة للنهوض بأود ٣٢٤ يوماً من أيام انعقاد الجلسات (في قضية أنغوين (أوغندا): ١٦٠ يوماً؛ وفي قضية أئبغوبو وأبليه غوديه (كوت ديفوار): ١٢٤ يوماً؛ وفي قضية الحسن (مالي): ٤٠ يوماً). وسيظل مكتب المدعي العام يحتاج إلى ثلاثة أفرقة كاملة من الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية من أجل إجراءات المحاكمة في هذه القضايا الثلاث؛ وستحتاج الدوائر إلى أفرقة من أجل جميع هذه القضايا وإلى ثلاثة أفرقة إضافية من أجل إجراءات جبر الأضرار. وعند انتهاء المرحلة الابتدائية، يرحب أن يُنتقل في هذه القضايا إلى مرحلة الاستئناف و/أو مرحلة جبر الأضرار.

٢٢- أما فيما يخص قلم المحكمة فلا تنطوي الافتراضات القضائية فيما يتعلق بدعم الإجراءات الابتدائية على تحول كبير من حيث مقدار الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٩. فالواقع أنه، على غرار عام

٢٠١٨، سيظل فريقان معيان بالأنشطة المحررة في قاعات المحكمة لازمين لدعم جلسات المحاكمة في قضية *أغبنجو وأبليه غوديه* وفي قضية *أنغوين* طيلة السنة. وقد يمكن أن تتعقد جلسات محاكمة إضافية في وقت يقارب الربع الأخير من عام ٢٠١٩ في قضية *الحسن*، سينهض قلم المحكمة بأودها مستعيناً بموارده المتوفرة حالياً لدعم أنشطة جلسات المحاكمة.

٢٣- وفيما يخص الإجراءات في هذه المحاكمات الثلاث، يُتوقع أن يمثّل أمام المحكمة شهود يصل عددهم حتى ١٢٨ لكي يدلوا بإفاداتهم، تبلغ المدة القصوى المتوقعة لمكوث كل منهم ١٠ أيام (٥ أيام لتعريفه بالإجراءات/إعدادده، منها يوماً عطلة نهاية الأسبوع، وزهاء ٣ أيام للمثول أمام المحكمة)، ما سيستلزم دعماً كاملاً من قسم المحني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة.

٢٤- وسيتميّز دعم توفير الخدمات بعشر لغات، بينها الإنكليزية والفرنسية، في إجراءات جلسات المحكمة. ومن المهم التنويه إلى أنه سيستمر في عام ٢٠١٩ ضمن إطار نظام المساعدة القانونية سد تكاليف ١٠ أفرقة من أفرقة الدفاع (في الإجراءات الابتدائية (٥): أفرقة الدفاع عن اثنا عشر، ولوران أغبنجو، وأبليه غوديه، وأنغوين، والحسن؛ في إجراءات الاستئناف (٣): أفرقة الدفاع عن ميمبا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي)، وكيلولو، ومنغندا؛ في إجراءات جبر الأضرار (٢): أفرقة الدفاع عن كاتنغا ولونغا)، وتكاليف عدد من أفرقة الممثلين القانونيين للمحني عليهم لا يقل عن خمسة أفرقة.

٢٥- ولا تُطلب دعماً لهذه الأنشطة أية زيادة على المقدار المناظر المخصّص لها في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٨.

باء- إجراء ثماني عمليات تحقيق ناشط ودعمها بوسائل منها أنشطة ميدانية

٢٦- في عام ٢٠١٩ ستعمل المحكمة في ١١ حالة منظور فيها: الحالة في بوروندي، والحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في جورجيا، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في أوغندا. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ طلبت المدّعية العامة من الدائرة التمهيدية الثالثة الإذن بمباشرة التحقيق في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مدّعي بأنها ارتكبت في الحالة في أفغانستان. ولما كانت المسألة غير محسومة إبان إعداد مشروع الميزانية فإن هذه الحالة ليست مشمولة بالميزانية المقترحة.

٢٧- ويزعم مكتب المدّعي العام أن يزيد عدد عمليات التحقيق الناشط من ست عمليات في عام ٢٠١٨ إلى ثماني عمليات في عام ٢٠١٩، تُجرى في الحالة في بوروندي، وقضيتين في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليك) والقضية ب (أنتي - بالاكا))، والقضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والقضيتين الثالثة والرابعة في الحالة في ليبيا. ولذا يحتاج المكتب إلى موارد إضافية يقارب مبلغها ٢,١ مليون يورو. وسيواصل المكتب، نظراً للطابع الدينامي المتأصل الذي تتسم به المهام المنوطة به والأنشطة التي يضطلع بها، تقييم ضرورة أن يجري في عام ٢٠١٩ فتح عمليات تحقيق جديدة أو إغلاق عمليات تحقيق قائمة، مراعاةً للمستجدات في الحالات التي يتولى التحقيق فيها حالياً وأية حالات قد تطرأ، ولسياسته في مجال انتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها.

٢٨- إن اللجنة التنفيذية لمكتب المدعي العام تنظر بصورة وافية في شتى الجوانب عندما تخطط للأنشطة المزمع الاضطلاع بها في كل سنة مالية وإعداد الطلب المناظر في الميزانية البرنامجية. ووفقاً لاستراتيجية المكتب تولى الأولوية دائماً للقضايا التي يجري تحضيرها للمحاكمة أو تكون قد بلغت المرحلة الابتدائية. وتمثل عمليات التحقيق عادة النشاط الأكثر استنزافاً للموارد من بين الأنشطة التي يضطلع بها مكتب المدعي العام ويُعتبر توقيت هذه العمليات أمراً أساسياً من أجل جعلها تؤدي النتائج المثلى. ولما كانت المحكمة غالباً ما تعمل في بيئات سياسية وأمنية متقلبة فإن التركيز والموارد يُصَبَّان أيضاً على عمليات التحقيق الناشط، من باب الأولوية، لاستغلال الفرص المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

٢٩- **بوروندي:** في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة للمدعية العامة مباشرة تحقيق في جرائم ضد الإنسانية مشمولة باختصاص المحكمة مدعى بأنها ارتكبت في بوروندي أو ارتكبتها أشخاص من رعايا بوروندي خارج أراضيها منذ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وحتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قبل أن يغدو انسحاب بوروندي من نظام روما الأساسي ساري المفعول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأذن للمدعية العامة أيضاً بأن توسع نطاق تحقيقها ليشمل الجرائم التي ارتكبت قبل ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أو يواصل ارتكابها بعد ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، طالما أن التحقيق أو المقاضاة يتعلقان بالجرائم المدعى بأنها ارتكبت في الفترة التي كانت بوروندي خلالها دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. وفي عام ٢٠١٨ استهل مكتب المدعي العام عملية تحقيق جديدة في بوروندي. وخصّص لهذه الحالة الجديدة بعض الموظفين من الملاك القائم وموارد متوفرة من ذي قبل وذلك لبدء العمل فيها على نحو سريع وناجع ولاستييعاب التكاليف بقدر المستطاع. لكن لزمّت موارد جديدة بسبب الاحتياجات التشغيلية الوشيكة في مجالات مثل الدعم الاشتغالي وحماية الشهود والتعاون والمتطلبات الجديدة فيما يخص الخدمات اللغوية. وإذ يُفترض أن يظل مقدار الأنشطة التحقيقية الجارية وعبء العمل المتصل بها عالياً طيلة عام ٢٠١٩، وتضاف عمليتا تحقيق ناشط جديدتان إلى العمليات الجارية في عام ٢٠١٨، فليس هناك فسحة تذكر لمزيد من المرونة في إعادة تخصيص الموظفين؛ وعليه فإن معظم الموارد الجديدة تظل لازمة في عام ٢٠١٩.

٣٠- **القضية أ والقضية ب في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (عمليتا تحقيق):** أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة حالتين قائمتين في أراضيها. ويُركّز في إطار عمليات التحقيق الجارية في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى على الجرائم المدعى بأنها ارتكبت خلال فترة تجدد العنف في هذا البلد بدءاً من عام ٢٠١٢ فصاعداً على أيدي كيانات حكومية وجماعات شتى، بمن فيهم عناصر معروفة باسم "سيليك" و"أنتي-بالاكا" أو مجمعة تحت هذين الاسمين. إن التحقيق في هاتين القضيتين مستمر حيث يعمل فريقان من المحققين فيما يتعلق بالجرائم المدعى بأن مختلف الأطراف في النزاع قد ارتكبتها. ولكن كانت ظروف التعاون الجيد قد ساعدت مكتب المدعي العام على إحراز تقدم ذي شأن في التحقيق الذي يجريه فإن البيئة الأمنية بقيت غير مستقرة إلى حد بعيد وخلقت بعض المصاعب في أنشطته.

٣١- **الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية):** انفجر عنفٌ ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار في عامي ٢٠١٠-٢٠١١ بعد الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي تبارى فيها السيد لوران غبغبو والسيد الحسن وتارا. ومن الفظائع المزعوم أنها ارتكبت في سياق العنف الذي تلا ذلك جريمة القتل وجريمته الاغتصاب والأفعال غير الإنسانية الأخرى والشروع في القتل والاضطهاد. وقد ركّز في عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام على الجرائم المدعى بأن القوى المؤيدة لاغبغبو (القضية الأولى في الحالة في كوت ديفوار) والقوى المؤيدة لوتارا (القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار) قد ارتكبتها. وسيواصل

مكتب المدعي العام بنشاط طيلة عام ٢٠١٩ تحقيقه، ضمن إطار الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، في الجرائم المدعى بارتكابها خلال فترة عنفٍ ما بعد الانتخابات. لقد أُحرز تقدم جيد لكنه، بالنظر إلى الاقتراب في القضية الثانية في هذه الحالة من مرحلة تقديم حجج الدفاع، لمّا تزل تلزم جهود وموارد إضافية لتنحيز عمليات التحقيق مع الأطراف الأخرى في النزاع.

٣٢- **دارفور:** السودان ليس دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ نشب نزاع مسلح في دارفور بين حركات متمردة وبين حكومة السودان وجهاعات مسلحة أخرى. وزُعم أنه عمّت على نطاق واسع الهجمات على المدنيين وارْتُكبت فظائع أخرى، منها القتل، والاعتصاب، والاضطهاد، وسائر الأفعال غير الإنسانية. فأحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، عملاً بقراره ذي الرقم ١٥٩٣ والمادة ١٣(ب) من النظام الأساسي. ويفاد بأنه تظل تُرتكب في دارفور جرائم مدعى بها تندرج في نطاق اختصاص المحكمة. وسيواصل مكتب المدعي العام في عام ٢٠١٩، كما أعلن عنه في تقريره إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التحقيق في الدلائل المتصلة بالمستجدات على تحقيقاته التي سبق إجراؤها والمتصلة أيضاً بالجرائم المستمرة التي ترتكب. ولمّا تنفذ حتى الآن عدة أوامر بإلقاء القبض صدرت إثر عمليات التحقيق السابقة، يرقى بعضها إلى عام ٢٠٠٧. وتبقى القضايا المعنية إما في المرحلة التمهيديّة، ريثما يُقبض على المشتبه بهم فيها ويقدمون إلى المحكمة لكي يغدوا في عهدتها، أو في المرحلة الابتدائية (في قضية عبد الله بنّدا أبكر نورين)، ريثما يُقبض على المتهم فيتستى بدء عرض الأدلة.

٣٣- **جورجيا:** إثر دراسة أولية للحالة القائمة في جورجيا منذ عام ٢٠٠٨، منحت الدائرة التمهيديّة الأولى المدعية العامة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في ظل عدم وجود إجراءات فعالة على المستوى الوطني، الإذن ببدء التحقيق في الحالة في جورجيا، فيما يتعلق بجرائم تندرج في نطاق اختصاص المحكمة يُدعى بأنها ارتُكبت في أوسيتيا الجنوبية وحوها في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. إن مكتب المدعي العام سيواصل تحقيقه الناشط في الحالة في جورجيا طيلة عام ٢٠١٩. ويظل أحد أهم التحديات في الحالة في جورجيا يتمثل في الحاجة إلى اتصالات مصونة الأمن على نحو معزّز من أجل كل موظف يوفد للعمل في الميدان، وإلى أمن المعلومات بصورة عامة. وتترك المحكمة تماماً شواغل المجني عليهم والجماعات المتضررة في الحالة في جورجيا بشأن عدم وجود سبل للاتصاف القضائي منذ نشوب النزاع قبل عشر سنوات خلت.

٣٤- **ليبيا (عمليات تحقيق):** أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بقراره ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، الحالة القائمة في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة. وليست ليبيا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١١ باشر مكتب المدعي العام تحقيقاً في الحالة في ليبيا فيما يتعلق بجرائم تندرج في نطاق اختصاص المحكمة مدعى بأنها ارتُكبت منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١. وأفضت عمليات التحقيق التي أجراها مكتب المدعي العام إلى ثلاث قضايا مرفوعة بجريرة تهم بالقتل والاضطهاد. وعلى الرغم من الوضع الأمني والسياسي الصعب القائم في ليبيا واصل مكتب المدعي العام جمع واستلام وتجهيز مواد الإثبات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ذات الصلة بثورة شباط/فبراير ٢٠١١ والأحداث الأحدث عهداً، ولا سيما المتصلة بجرائم مستمرة ضد الإنسانية يجري ارتكابها. وفي ضوء الأدلة التي تم جمعها قررت اللجنة التنفيذية لمكتب المدعي العام أن تُجري في عام ٢٠١٩ في الحالة في ليبيا مجموعتين من عمليات التحقيق الناشط: واحدة تخص ما ادّعي بارتكابه من جرائم ضد الإنسانية والمعاملة غير الإنسانية التي ضلّع فيها الوردلي وآخرون (القضية الثالثة في الحالة في ليبيا)، والأخرى متصلة بجرائم بحق الإنسانية تندرج في نطاق اختصاص المحكمة مدعى بارتكابها

بحق مهاجرين (القضية الرابعة في الحالة في ليبيا). وسيواصل المكتب مشاوراته مع الشركاء والوكالات المعنية على المستويين الدولي والإقليمي، ومع الدول المجاورة لليبيا، لاستطلاع إمكان التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات، بحسب الاقتضاء. وبالنظر إلى أن مجموعتي عمليات التحقيق هاتين تختلفان من حيث محور التركيز والطبيعة والطريقة المتبعة فسيلزم فريقان منفصلان لإجرائهما. لكن المكتب، في محاولة منه للحد من أثر ذلك على الميزانية، لا يعتزم أن يخصص فريقاً متكاملًا كامل القدر لكلا التحقيقين، إذ يمكن تسّي العمل القائم على التأزر فيما بين العمليتين.

٣٥- إن كلاً من عمليتي التحقيق هاتين ستظل تستلزم دعماً من قلم المحكمة، سواء في الميدان أم في المقر، في مجالات مساندة دعم المحني عليهم والشهود، وخدمات اللغات، والأمن، والدعم الإمدادي. وسيضطلع القلم أيضاً بإجراء أو دعم أنشطة أخرى تقضي بها ولايته مثل مشاركة المحني عليهم وجبر أضرارهم، والتوعية. ولهذا الغرض، يُتوقع أن تبقى المحكمة في عام ٢٠١٩ على حضور ميداني لها في سبعة مكاتب قُطرية في بلدان الحالات: واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى (بُنغي)، وواحد في كوت ديفوار (أبيجان)، وواحد في جورجيا (أبيليسي)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في أوغندا (كيبالا)، واثنين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنشاسا وبونيا).

٣٦- وعلى الرغم من هذه المتطلبات الزيادة للدعم الذي يقدمه قلم المحكمة في الميدان، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ومالي وجورجيا، ودعمه لعمل المحكمة جمعاء بصورة عامة، لم تدرج في الميزانية المقترحة أية زيادات. لقد تسنى التوصل إلى ذلك بوسائل تتمثل في معظم الحالات في تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ومن خلال تدابير من قبيل إعادة تخصيص الموظفين داخلياً بنقلهم من مكتب قطري إلى آخر لتلبية الاحتياجات المتأتية عن التقلب الذي تشهده الأنشطة.

جيم- تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا

٣٧- يُتوقع أن تكون ثلاث قضايا في مرحلة تنفيذ جبر الأضرار في عام ٢٠١٩: قضية لوبنغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وقضية كاتنغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وقضية المهدي (مالي). إن تقديم تعويضات جبر الأضرار سيشتمل على أنشطة يضطلع بها الصندوق الاستئماني للمحني عليهم في الميدان، بدعم من قلم المحكمة وبالتشاور مع الممثلين القانونيين للمحني عليهم والدوائر الابتدائية. ومن الأنشطة التي سيضطلع بها في قضية لوبنغا وقضية المهدي تمييز المحني عليهم وانتقاء من يستحق التعويضات منهم. إن هذه الإجراءات، التي ستنفذ في عين المكان وفي لاهاي، تستلزم مشاركة من الصندوق الاستئماني للمحني عليهم وقلم المحكمة والدوائر المعنية. ويشتمل تنفيذ جبر الأضرار على تقديم تعويضات فردية وتعويضات جماعية قائمة على أساس الخدمات وتعويضات رمزية. وفيما يخص الصندوق الاستئماني للمحني عليهم، تُطلب الزيادة المقترحة التي يقارب مقدارها ١,٥ مليون يورو لتعزيز بنيته التنظيمية لكي يضطلع بمسؤولياته خلال مرحلة إجراءات تنفيذ جبر الأضرار.

٣٨- وسيظل يُحتاج إلى دعم قلم المحكمة الذي يقدمه المكتبان القطريان القائمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تنفيذ جبر الأضرار في قضية كاتنغا وقضية لوبنغا. كما سيتعين على المكتب القطري القائم في باماكو (مالي) تقديم الدعم في أنشطة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم فيما يتعلق بجبر الأضرار في قضية المهدي. فستحتاج المكاتب القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي إلى موارد كافية للاضطلاع بالأنشطة اللازمة فيما يتعلق بإجراءات جبر الأضرار المستمرة في هذين البلدين. وعلى الخصوص ستلزم استثمارات للارتقاء بالقدرة التشغيلية للمكتب القائم في مالي إلى المستوى الكافي الذي

يستلزمه الدعم المنتظر أن يلزم في عام ٢٠١٩. وقد تسنى لقلم المحكمة تمويل المتطلبات الإضافية من خلال تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات وتخفيضات، وعن طريق إعادة تخصيص الموارد حيثما أمكن ذلك.

دال - الاستثمار في أهم مشاريع تدبر المعلومات والقدرات في مجال الأمن للمحكمة بشتى وحداتها

٣٩- في عام ٢٠١٩ ستدخل الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات للفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢١، التي أقرها مجلس المحكمة المعني بتدبر المعلومات في المحكمة وصادق عليها مجلس التنسيق في عام ٢٠١٧، السنة الثالثة من مرحلة تنفيذها. ويراد بهذه الاستراتيجية تحسين جميع السيرورات المعمول بها في المحكمة لجعلها أنسب وأجْع وأمن وأكثر شفافية. ويضطلع قلم المحكمة بمعظم الأنشطة ذات الصلة لصالح جميع أجهزة المحكمة والجهات الخارجية المستفيدة من الخدمات المعنية مثل أفرقة تمثيل المحني عليهم وأفرقة الدفاع.

٤٠- وستواصل المحكمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية في عام ٢٠١٩. ويبلغ القسط الخاص بالاستثمارات ذات الصلة للمحكمة جمعاء فيما يخص عام ٢٠١٩ زهاء ١,٠ مليون يورو من أصل المقدار اللازم البالغ ٢,٢ مليون يورو. وقد تسنى لقلم المحكمة الحد من جميع المتطلبات من الموارد من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية في عام ٢٠١٩ ضمن حدود ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة. ويشمل تنفيذ المشاريع المعنية في عام ٢٠١٩، على سبيل المثال، استثماراً يقارب مبلغه ١,٦ مليون يورو في قلم المحكمة، يخص القسط الأكبر منه منصة مسارات الأعمال القضائية. وقد تم تمييز المجالات التالية للتحسينات في شتى وحدات المحكمة فيما يخص عام ٢٠١٩:

(أ) في مجال التحقيق: استمرار إدخال تحسينات في وسائل التخزين الطويل الأمد للأدلة الرقمية وأدلة البحث الجنائي العلمي لمكتب المدعي العام، على نحو يفضي إلى تخفيض في الوقت اللازم لمعالجتها والرجوع إليها؛

(ب) في المجال القضائي: احتياز منصة جديدة لإيداع المعلومات بمثابة جزء لا يتجزأ من إعمال منصة مسارات الأعمال القضائية، ما يرمي إلى تزويد المحكمة بنظام جديد ووسيلة مركزية لتخزين جميع سجلات القضايا؛

(ج) في مجال أمن المعلومات: المضي في تعزيز منظومة أمن المعلومات في المحكمة، بما في ذلك تنفيذ نظام الحيلولة دون تسرب البيانات واستمرار تعزيز نظام الاستخبار عن التهديدات؛

(د) في مجال ترشيد نظم تكنولوجيا المعلومات: تجديد البنية التحتية الافتراضية للمحكمة على نحو يجعل من الممكن بما النهوض بأود المتطلبات الحوسبية المتزايدة؛

(هـ) في مجال الإدارة: أتمتة السيرورات والإجراءات لزيادة نجاعة ضوابط الرقابة الداخلية وتعزيزها.

رابعاً- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

٤١- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ طلبت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") المنعقدة في دورتها الخامسة عشرة إلى المحكمة أن تقدم اقتراح ميزانية مستداماً، حيث لا تُطلب الزيادات المقترحة إلا بعد اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتمويل هذه الزيادات من خلال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة^(١). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨ اجتمع ممثلون للمحكمة مع لجنة الميزانية والمالية المنعقدة في دورتها الثلاثين وذلك في إطار حلقة عمل معنية بتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة بغية تبادل الآراء من أجل تعزيز وضوح المعلومات وتماسكها وشفافيتها. ونتيجة لذلك غدا التقرير ذو الصلة يركّز على الوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، والتكاليف غير المتكررة، والمزيد من التخفيضات في التكاليف، وكيفية تأثير هذه العناصر في الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة المحققة في عام ٢٠١٨، والتكاليف المتفاداة فيما يخص عام ٢٠١٩. انظر المرفق الثاني عشر بميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٩.

٤٢- إن المحكمة حققت، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٩، وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة مقدارها ١ ١٣٢,٣ ألف يورو. وعن طريق هذه الوفورات، والتكاليف غير المتكررة، والتخفيضات الإضافية في التكاليف، تسنى للمحكمة أن تعيد تخصيص مبلغ يقارب ٣,٤ ملايين يورو للتعويض عن الزيادات في مجالات أخرى تلزم فيها الموارد لتنفيذ الأنشطة التي تقضي بها ولاية المحكمة فيما يخص عام ٢٠١٩.

خامساً- ميزانية عام ٢٠١٩ البرنامجية المقترحة

٤٣- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ البرنامجية المقترحة للمحكمة ١٤٧,٥٥ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ٣,٧٠ ملايين يورو، أي ٢,٦ في المئة، على ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة (١٤٣,٨٥ مليون يورو). وعملاً بتوصية صادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة والعشرين، تُعرض الأرقام الخاصة بالميزانية العادية المقترحة على نحو منفصل عن أرقام الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفة فيما يخص المباني الدائمة. وكما أشارت إليه اللجنة تم ذلك بغية زيادة الشفافية وإتاحة التقييم المقارن للموارد التي تستلزمها أنشطة المحكمة في عام ٢٠١٧. وعند تضمين الفائدة المتعلقة بمشروع المباني الدائمة البالغ مقدارها ٣,٥٩ ملايين يورو، تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ البرنامجية المقترحة للمحكمة ١٥١,١٣ مليون يورو، ما ينطوي على زيادة مقدارها ٢,٥ في المئة^(٢).

^(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، الفقرة لام-١.

^(٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٣، الفقرة ١٢.

المحكمة	ميزانية عام ٢٠١٨		ميزانية عام ٢٠١٩	
	المعمدة	المبلغ	النسبة المئوية (%)	المقترحة
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	١٢٧١٢,٠	(٣٣٤,٢)	(٢,٦)	١٢٣٧٧,٨
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	٤٥٩٩١,٨	٢١٠٩,٠	٤,٦	٤٨١٠٠,٨
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	٧٧١٤٢,٥	(١٦,٢)	(٠,٠)	٧٧١٢٦,٣
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	٢٧١٨,٢	١٥٣,٤	٥,٦	٢٨٧١,٦
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	١٤٩٨,٥	٣٠١,٥	٢٠,١	١٨٠٠,٠
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	٢٥٤١,٥	١٤٨٦,٣	٥٨,٥	٤٠٢٧,٨
البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة	٥٣٤,٥	٢٢,١	٤,١	٥٥٦,٦
البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية	٧٠٧,٣	(١٩,٣)	(٢,٧)	٦٨٨,٠
المجموع الفرعي	١٤٣٨٤٦,٣	٣٧٠٢,٦	٢,٦	١٤٧٥٤٨,٩
البرنامج الرئيسي السابع-٢: تسديد قرض الدولة المضيفة	٣٥٨٥,٢	(٠,١)	(٠,٠)	٣٥٨٥,١
المجموع	١٤٧٤٣١,٥	٣٧٠٢,٥	٢,٥	١٥١١٣٤,٠

ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

٤٤ - فيما يخص الموارد من الموظفين، تمثّل ميزانية الهيئة القضائية لعام ٢٠١٩ محض استمرار لميزانيتها لعام ٢٠١٨، بمهجة كاملة من القضاة تتألف من ١٨ قاضياً لكل عام ٢٠١٩ وقاضيين آخرين مُددت فترة ولايتهما لكي يكتملا مشاركتهما في محاكمات جارية، وكلهم مشمولون بنظام المعاشات التقاعدية المعدّل. وعلى غرار عام ٢٠١٨، يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ سير الإجراءات في ثلاث محاكمات متزامنة. ولإتاحة سير المحاكمات على نحو متزامن عند اللزوم، سيلزم الوقت الكافي للعمل في الأنشطة الجارية في قاعات المحكمة ودعم تقدمه أفرقة تابعة لقلم المحكمة. ويُرتقب أن يُتناول عبء العمل المتعلق بالقضايا في عام ٢٠١٩ بنجاح من خلال المرونة في تخصيص موظفي الهيئة القضائية العاملين بصفة كاملة والجيدي التدريب وذوي المراس لتلبية الاحتياجات المتغيرة على صعيد الأعمال المتعلقة بالقضايا بتنسيق فعال بين الشعب. ويُتوقع أن يتيح ذلك استدامة علو مستوى إنتاج الموظفين وأن يفضي إلى تحسين مهارات فرادى الموظفين. وبناءً عليه لن تطلب الهيئة القضائية موارد إضافية من الموظفين زيادةً على عدد موظفيها المعتمد لعام ٢٠١٨.

٤٥ - وتُتوقع زيادة في بند تدريب الموظفين والقضاة في عام ٢٠١٩ بغية توسيع مجموعة المعارف والخبرات المتوفرة في الدوائر. وإثر مشاورات فيما بين الأجهزة وعملاً بقرار اتخذه مجلس التنسيق سيُلحق مكتب الاتصال في نيويورك بالبرنامج الفرعي ٣٨٠٠ (شعبة العمليات الخارجية) ضمن قلم المحكمة. وتُتوقع الموارد الخاصة بمكتب الاتصال هذا في إطار البرنامج الرئيسي الثالث (قلم المحكمة)، كما أُشير إليه أعلاه، حيث ستجري إدارته إلى جانب المكاتب القطرية.

٤٦ - وعليه فإن مجموع تكاليف البرنامج الرئيسي الأول سينخفض في عام ٢٠١٩ بمقدار ٠,٣ مليون يورو، من ١٢,٧١ مليون يورو إلى ١٢,٣٨ مليون يورو، أي بنسبة مئوية مقدارها ٢,٦.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
٥ ٦٦٢,١	٢,٦	١٤١,٠	٥ ٥٢١,١	القضاة
٥ ٢٤٥,٩	(٦,٢)	(٣٤٩,٠)	٥ ٥٩٤,٩	تكاليف الموظفين
١ ٢٦٨,٠	(١,٤)	(١٨,٤)	١ ٢٨٦,٤	سائر تكاليف العاملين
٢٠١,٨	(٣٤,٨)	(١٠٧,٨)	٣٠٩,٦	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٢ ٣٧٧,٨	(٢,٦)	(٣٣٤,٢)	١٢ ٧١٢,٠	المجموع

باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

٤٧- يقترح مكتب المدعي العام ميزانية لعام ٢٠١٩ مقدارها ٤٨,١٠ مليون يورو. إن هذا المقدار ينطوي على زيادة مقدارها ٢,١١ مليون يورو، أي ٤,٦ في المئة، على المقدار البالغ ٤٥,٩٩ مليون يورو الذي أقرته الجمعية لعام ٢٠١٨. ومن ذلك مبلغ مقداره ١,٢٦ مليون يورو مخصص لسد تكاليف الموظفين ومبلغ مقداره ٨٤٤,٣ ألف يورو مخصص لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

٤٨- وستُسد بالموارد الإضافية تكاليف زيادة عدد عمليات التحقيق الناشط من ست في عام ٢٠١٨ إلى ثمان في عام ٢٠١٩، تجرى في الحالة في بوروندي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سليكا))، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب (أنتي - بالاك))، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا (القضيتين الثالثة والرابعة). وستستمر لجزء من عام ٢٠١٩ عمليات التحقيق الجديدة في الحالة في بوروندي التي بُدئت في عام ٢٠١٨ ولم تدرج في ميزانية عام ٢٠١٨ البرنامج المقترحة. وبالنظر إلى الاحتياجات التشغيلية الدائمة ومحدودية إمكان إعادة تخصيص الموارد المتوفرة الآن، يُطلب أن تستمر في عام ٢٠١٩ بعض الوظائف التي عُيِّن من يشغلها في عام ٢٠١٨، وذلك على الرغم من بذل قصارى الجهود لاستيعاب كل ما قد يتعين من تكاليف إضافية متصلة بالحالة في بوروندي. ويضاف إلى ذلك أنه، نتيجة لتقييم شامل، ينطوي المقترح المتعلق بالموارد من الموظفين لعام ٢٠١٩ على بعض التعديلات الطفيفة، ومن ذلك طلب بعض الوظائف الجديدة والكف عن تمويل قليل من وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي سبق إقرارها. أما الزيادة في المخصصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين (٠,٨٤ مليون يورو) فتتكون رئيسياً من تعديلات في مبالغ الاعتمادات المخصصة للسفر بغية سد تكاليف مهمات بالغة الأهمية للأفرقة المتكاملة (المحققين والتراجم) من أجل إجراء مقابلات و/أو لقاءات مع الشهود وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالتحقيق.

٤٩- ويظل مكتب المدعي العام، واضعاً نصب عينيه التوجيهات منه، ينشد إجراء عمليات تحقيق عالية الجودة عن طريق اتباع المعايير، والمرونة في الاستعانة بالموارد لاغتنام الفرص، وإيلاء الأولوية للقضايا الأكثر وجاهة.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة	البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
٣٢ ٩٠٧,٩	٣,٢	١٠١٠,٨	٣١ ٨٩٧,١	تكاليف الموظفين
٩ ٧٠٠,٢	٢,٧	٢٥٣,٩	٩ ٤٤٦,٣	سائر تكاليف العاملين
٥ ٤٩٢,٧	١٨,٢	٨٤٤,٣	٤ ٦٤٨,٤	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٤٨ ١٠٠,٨	٤,٦	٢ ١٠٩,٠	٤٥ ٩٩١,٨	المجموع

جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

٥٠ - تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٧٧,١٣ مليون يورو، ينطوي على انخفاض مقداره ٠,٠٢ مليون يورو، أي ٠,٠ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة البالغة ٧٧,١٤ مليون يورو.

٥١ - ونتيجة لسيرورة صارمة فيما يتعلق بالميزانية، لا يقترح قلم المحكمة موارد إضافية إلا عندما تكون الموارد المعنية ضرورية لأغراض الأنشطة التي تقضي بها ولايته في سياق الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٩. وقد تسنى له تمويل كل هذه الزيادات عن طريق تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة وتخفيضات، وعن طريق إعادة تخصيص الموارد حيثما أمكن الأمر. إن قسطاً كبيراً من الوفورات والتخفيضات التي تم تمييزها في قلم المحكمة يأتي نتيجة لإعادة تقييم وافٍ لما يلزم للاضطلاع بالمقدار المتوقع من النشاط في عام ٢٠١٩.

٥٢ - وفيما يخص قلم المحكمة، لا تنطوي الافتراضات القضائية فيما يتعلق بدعم الإجراءات الابتدائية على تحول كبير من حيث مقدار الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٩. فالواقع أنه، على غرار عام ٢٠١٨، سيظل فريقان معنيان بالأنشطة المحرارة في قاعات المحكمة لازمين لدعم جلسات المحاكمات في قضية/تجمع/وليه غودييه وفي قضية أنغوين طيلة السنة. وقد يمكن أن تعقد جلسات محاكمة إضافية في وقت يقارب الربع الأخير من عام ٢٠١٩ في قضية الحسن، سينهض قلم المحكمة بأودها مستعيناً بموارده المتوفرة حالياً لدعم أنشطة جلسات المحكمة.

٥٣ - إن الافتراضات التي تقوم عليها ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة تستلزم استثمارات إضافية للنهوض بأود المقدار المتوقع من الأنشطة والعمليات الميدانية. ويسري ذلك بصورة خاصة على عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدعي العام في جورجيا، وأنشطة المحكمة المستمرة في مالي، وتنفيذ أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم للأوامر بجبر الأضرار في الحالة في مالي والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما سبق أن أشير إليه، تسنى لقلم المحكمة أن يعوض المتطلبات الإضافية بما تحقق من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة، والوفورات، والتخفيضات.

٥٤ - كما تسنى لقلم المحكمة أن يبقي جميع المتطلبات من الموارد من أجل تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبير المعلومات في عام ٢٠١٩ في حدود مقدار أقل مما حُصِّص لذلك في ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة. فعلى سبيل المثال يُطلب في قلم المحكمة من أجل عام ٢٠١٩ استثمار خاص بالتكاليف غير المتصلة بالعاملين يقارب مبلغه ١,٦ مليون يورو، يُحَصِّص رئيسياً لإعمال منصة مسارات الأعمال القضائية.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
٤٦ ٦٣٧,٧	٠,٤	١٧١,٨	٤٦ ٤٦٥,٩	تكاليف الموظفين
٤ ٨١٧,٦	٠,٩	٤٤,٦	٤ ٧٧٣,٠	سائر تكاليف العاملين
٢٥ ٦٧١,٠	(٠,٩)	(٢٣٢,٦)	٢٥ ٩٠٣,٦	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٧٧ ١٢٦,٣	(٠,٠)	(١٦,٢)	٧٧ ١٤٢,٥	المجموع

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٥٥- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع مبلغاً مقداره ٢,٨٧ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١٥٣,٤ ألف يورو، أي ٥,٦ في المئة بالقياس إلى ميزانية ٢٠١٨ المعتمدة البالغة ٢,٧٢ مليون يورو. وتعزى هذه الزيادة إلى تمويل وظيفة واحدة من الرتبة خ ع- رأ تمويلًا كاملاً، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المكتب في لاهاي، ونقل تكاليف أتعاب المراجعين الخارجيين (٦٧,٠ ألف يورو) من البرنامج ٣٢٠٠ (شعبة الخدمات الإدارية) التابع لقلم المحكمة إلى البرنامج ٥٤٠٠ (لجنة الميزانية والمالية) ضمن البرنامج الرئيسي الرابع.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة	البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
١ ٠٠٤,٣	٦,٥	٦١,١	٩٤٣,٢	تكاليف الموظفين
٨٠١,٣	٢,٥	١٩,٣	٧٨٢,٠	سائر تكاليف العاملين
١ ٠٦٦,٠	٧,٤	٧٣,٠	٩٩٣,٠	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٢ ٨٧١,٦	٥,٦	١٥٣,٤	٢ ٧١٨,٢	المجموع

هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

٥٦- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس مبلغاً مقداره ١,٨٠ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٠,٣٠ مليون يورو، أي ٢٠,١ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة البالغة ١,٥ مليون يورو. وتعزى هذه الزيادة إلى نقل مبلغ مقداره ٢٥٠,٠ ألف يورو مُقرر في إطار قسم الخدمات العامة التابع لقلم المحكمة في عام ٢٠١٨ من أجل سد تكاليف الصيانة التصحيحية (أعمال التصليح) في المحكمة، كما أوصت به لجنة الميزانية والمالية في دورتها التاسعة والعشرين التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧^(٣). أما باقي الزيادة البالغ ٥١,٥ ألف يورو فيعزى إلى زيادة في مؤشر الأسعار المطبق في العقود الخاصة بالخدمات في هولندا.

(٣) الوثيقة ICC-ASP/16/15.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة	البرنامج الرئيسي الخامس: المباني
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
-	-	-	-	تكاليف الموظفين
-	-	-	-	سائر تكاليف العاملين
١ ٨٠٠,٠	٢٠,١	٣٠١,٥	١ ٤٩٨,٥	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
١ ٨٠٠,٠	٢٠,١	٣٠١,٥	١ ٤٩٨,٥	المجموع

واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم

٥٧- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة لأمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم مبلغاً مقداره ٤,٠٣ ملايين يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ١,٤٩ مليون يورو، أي ٥٨,٥ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة البالغة ٢,٥٤ مليون يورو. ويتصل معظم الزيادة المقترحة بالمخصصات لسد تكاليف الموظفين وتعزى إلى تعزيز القدرة التنظيمية التي يحتاج إليها الصندوق الاستثماري للمجني عليهم: '١' لتمويل بنية ملاك الموظفين الحالية لعام ٢٠١٨، '٢' للنهوض بمسؤولياته التي يتسع نطاقها سريعاً خلال مرحلة إجراءات تنفيذ جبر الأضرار. وتبلغ التكاليف المتصلة بالموظفين المنخرطين في أعمال جبر الأضرار وسائر تكاليف العاملين مبلغاً مقداره ١,١ مليون يورو (٣٥,٢ في المئة من المبلغ الإجمالي المقترح لسد تكاليف الموظفين) مقابل ١,٢ مليون يورو مخصص لسد التكاليف المتصلة بالموظفين المنخرطين في مهام المساعدة (٣٧,٥ في المئة).

٥٨- إن الصندوق الاستثماري للمجني عليهم يتبع في تنمية القدرة الاشتغالية اللازمة للاستجابة للممارسات المتطورة في مجال التنفيذ نهجاً نمائياً مستنداً إلى عمل الأفرقة. وعلى الصعيد الميداني تتألف الأفرقة المعنية بالقضايا على وجه التحديد، التي تعمل تحت إشراف مدير البرنامج، من الموظفين التالي بياهم: موظف معاون معني (موظفين معاونين معنيين) بالبرنامج في الميدان، مساعد معني (مساعدين معنيين) بالبرنامج في الميدان، مساعد معني (مساعدين معنيين) بالمتابعة والتقييم. وتتوقف المتطلبات من القدرات في مجال جبر الأضرار على مدى التعقيد الذي تتسم به التعويضات التي تأمر المحكمة بمنحها، ومن ذلك ما إذا كان يتعين تمييز المجني عليهم الجدد وانتقاؤهم فيما يخص استحقاق التعويضات. أما الاستعانة بالأفرقة المعنية بجبر الأضرار فستكون محدودة زمنياً بمدة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار.

٥٩- وعلى مستوى المقر يُستعان بالقدرة القانونية المتصلة بالقضايا على وجه التحديد تحت إشراف المستشار القانوني، يساعده في ذلك الموظف القانوني، ما يضمن ملاءمة تحرك الصندوق الاستثماري للمجني عليهم خلال إجراءات جبر الأضرار المختلفة والمتزامنة، ومراقبة الجودة والتوجيه التقني طيلة عملية تسليم التعويضات، عن طريق الموظفين القانونيين معاونين المتدربين للاهتمام بما لا يقل عن إجراءين من إجراءات جبر الأضرار. وتلزم قدرة إضافية على مستوى المقر، تجسد اتساع نطاق ممارسة التنفيذ الذي يضطلع به الصندوق الاستثماري للمجني عليهم وعمق هذه الممارسة، فيما يخص التواصل، والشؤون المالية، والدعم الإداري للبرامج، والمتابعة والتقييم.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة	البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
١ ٣٠٠,١	١٥,٧	١٧٦,١	١ ١٢٤,٠	تكاليف الموظفين
١ ٨٤٤,٨	١٤٥,٢	١ ٠٩٢,١	٧٥٢,٣	سائر تكاليف العاملين
٨٨٢,٩	٣٢,٨	٢١٧,٧	٦٦٥,٢	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٤ ٠٢٧,٨	٥٨,٥	١ ٤٨٦,٣	٢ ٥٤١,٥	المجموع

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد القرض وتسديد مبلغه

٦٠- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ مبلغاً مقداره ٣,٩٥ ملايين يورو، ينطوي على انخفاض مقداره ٠,١ ألف يورو، أي ٠,٠ في المئة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة البالغة ٣,٩٥ ملايين يورو. ويجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع-٢ تدبير دفع الفائدة على قرض الدولة المضيفة، التي يجب استلامها ودفعها للدولة المضيفة في الأجل المحدد (في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية)^(٤). وقد بدأ تسديد مبلغ القرض بعد فسخ عقد استئجار المباني المؤقتة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦. إن ما سيُدفع تسديداً للقرض وللغائبة عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ سيستحق دفعه في أجل أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة	البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض الدولة المضيفة وتسديد مبلغه
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
-	-	-	-	تكاليف الموظفين
-	-	-	-	سائر تكاليف العاملين
-	-	-	-	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣ ٥٨٥,١	(٠,٠)	(٠,١)	٣ ٥٨٥,٢	فوائد قرض الدولة المضيفة وتسديد مبلغه
٣ ٥٨٥,١	(٠,٠)	(٠,١)	٣ ٥٨٥,٢	المجموع

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٦١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة لآلية الرقابة المستقلة مبلغاً مقداره ٥٥٦,٦ ألف يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٢٢,١ ألف يورو، أي ٤,١ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٨ المعمدة البالغة ٥٣٤,٥ ألف يورو. وقد أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة آلية الرقابة المستقلة وفقاً للمادة ١١٢(٤) من نظام روما الأساسي لتهيئة رقابة مستقلة وفعالة ومجدية للمحكمة^(٥). وتلزم الزيادة الصافية

(٤) الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرة ٦-١.

(٥) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP/8/Res.1.

المقترحة في بند الخبراء الاستشاريين لتقديم الدعم في الحالات التي تلزم فيها مجموعات إضافية ذات طابع محدد من المهارات التخصصية أو لتقديم المساعدة محلياً عند اللزوم في أماكن المكاتب القطرية.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة	البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
٤١٢,٠	(٠,١)	(٣,٤)	٤١٥,٤	تكاليف الموظفين
-	-	-	-	سائر تكاليف العاملين
٧٤,٦	٥٢,٠	٢٥,٥	٤٩,١	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٥٥٦,٦	٤,١	٢٢,١	٥٣٤,٥	المجموع

طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية

٦٢- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٦ (مكتب المراجعة الداخلية) مبلغاً مقداره ٦٨٨,٠ ألف يورو، ينطوي على انخفاض مقداره ١٩,٣ ألف يورو، أي ٢,٧ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة البالغة ٧٠٧,٣ آلاف يورو. وستتيح الموارد المطلوبة لهذا المكتب الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والاشتغالية للمحكمة بتهيئة ما يطمئن الإدارة بشأن فعالية وجماعة الحوكمة، وأطر الرقابة الداخلية، وتدير المخاطر عن طريق إجراء عمليات التدقيق (ما لا يقل عن ست عمليات كحد أدنى) وأعمال إسداء المشورة. وتنطوي الميزانية المقترحة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة على انخفاض في الموارد المخصصة في بند تكاليف الموظفين وفي بند المساعدة المؤقتة العامة وفي بند الخبراء الاستشاريين وعلى زيادة في الموارد المخصصة في بند السفر وفي بند التدريب.

ميزانية عام ٢٠١٩ المقترحة	تغير الموارد		ميزانية عام ٢٠١٨ المعتمدة	البرنامج الرئيسي السابع-٦: مكتب المراجعة الداخلية
	النسبة المئوية (%)	المبلغ		
٥٢٦,٨	(٠,٧)	(٣,٧)	٥٣١,٥	تكاليف الموظفين
١١٩,٨	(١,٥)	(١,٨)	١٢١,٦	سائر تكاليف العاملين
٤٠,٤	(٢٥,٥)	(١٣,٨)	٥٤,٢	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٦٨٨,٠	(٢,٧)	(١٩,٣)	٧٠٧,٣	المجموع